

# قانون الشراء العام... حجر الزاوية في الإصلاحات



تنشيط الدخنات لإنجاز قانون الشراء العام

## محطة

### بورصة بيروت: اسهم «سوليدير» ترتفع

ارتفاع سعر سهم «سوليدير» الفتة، في تعاملات بورصة بيروت أمس بنسبة 3,40% في المئة الى 17,94 دولاراً بتناول 97691 سهماً بقيمة 1,709,471 دولاراً، كما زاد سعر سهم الفتة «ب» بنسبة 2,42% في المئة الى 17,77 دولاراً بتناول 14024 سهماً بقيمة 247,606 دولاراً، واستقر سعر سهم بنك عوده GDR عند 1,10 دولاراً كما استقر سعر سهم بنك عوده مدرجة عند 1,20 دولاراً، فيما تراجع سعر سهم بنك بيبلوس بنسبة 1,85% في المئة الى 0,53 دولاراً، وبلغ مجموع الاسهم المتداولة 174782 سهماً بقيمة 2,014,390 دولاراً من خلال 147 عملية تبادل شملت 5 اسهم، ارتفعت على اثرها القيمة السوقية للاسهم المدرجة في البورصة بنسبة 1,22% في المئة بقيمة 6,616 مليون دولار.

### ٣ ملايين طابع من فئة الـ 2000

اعلنت وزارة المالية في بيان، عن وضع 3 ملايين طابع مالي من فئة الـ 2000 ليل في التداول ابتداء من 2021/1/2.

### تعاون بين البلمند و«التحرّيج»

الدولية (USAID)، ضمن برنامج بناء الأعلى للشخصية والشراكة والاقتصادي للتقدّم والتقدّمية والاستثمار التنموي الفرنسي، بيروت AFD ميشال المحلي - بناء القدرات (BALADI CAP).  
ودار النقاش حول الشفافية، العلانية والمنافسة والنزاهة وإشراك المؤسسات الصناعية والمتعددة وفتح السوق، إضافة إلى تحفيظ الشراء ودفع العمليات في الموازنة.

المجور الثاني تحت عنوان «طرق الشّراء» شارك فيه المدير العام للمستشار في مجلس النواب سيمون مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ناصر عساوي والخبرير في الشّراء العام ايبي نعيم.

ودار النقاش في هذه الجلسة عن القانون الحالي حول الطرق المتعددة وأفضل الممارسات، المكتنة وبالات الشّراء الإلكتروني، الحسنات والسيئات، الاتّفاقات الإطارية، أما المجور الثالث، تحت عنوان «ضمانت التعاقد وبت النزاعات»، شارك فيه النّائب سمير الجسر ومدير «المؤسسة اللبنانيّة للسلم الأهلي الدائم»، أطهوان مسراً.

بداية، ألقى المدير التنفيذي في المؤسسة، المحامي بريع قيس، كلمة عزف فيها عن البرنامج ومن موضوع ورشة العمل.

ياغي ممثلة وزارة العدل ومجلس شوري الدولة، والقاضي ايبي ملوك.

تخللت ورشة العمل ثلاثة محاور،

المجور الأول بعنوان «مبادئ الشّراء العام»، خطوات أساسية لتنفيذ وترشيد

الإنفاق العام، ضمن برنامج تحفيز الإنفاق والشفافية والمكافأة البرلamentaire».

في فندق الراديسيون بلو - فردان - بيروت،

بدنسلي، الخبرير القانوني في المجلس

وضعت المناقشات في قانون الشراء العام على نار حامية، من خلال تنابع الأجهزة في ساحة النجمة لتذليل ما تبقى من عقبات، وأقرّ القانون بصيغته النهائية، والتي يعول عليها في ورشة الإصلاحات العامة إلى خفض منسوب الضرر والفساد في القطاع العام.

عقدت اللجنة الفرعية لدراسة قانون الشراء العام، جلسة موسى في مجلس النواب برئاسة النائب ياسين جابر وحضور النواب: آلان عون ، سمير الجسر، أمين شري، جورج عقيقي، جهاد الصمد، جورج عطاله، انيس نصار، ابراهيم الموسوي وغازي عيتار، كما حضر المدير العام للمناقصات جان العلية، وعن وزارة العدل مجلس شورى الدولة القاضية رانيا القيس، رئيسة معهد باسل فليحان العالمي لمياه المصيبين السبطان ورنا فارس ونديم عبود، تاتيانا عيتاني ويوسف سعد.

عضو ائتلاف التنمية والتحرير النائب ميشال موسى تحدث عن أهمية هذا القانون، مشيراً إلى أنه مطلوب دولياً، كونه ركيزة أساسية لعملية الإصلاح، ومن شأنه أن يُخضع كل عمليات الشراء العام للدولة ومؤسساتها وحدهما، وتحت إشراف العسكريّة، لضمان الصيغة الفضلى لقانون التنشيط، بما يساهم في تحسين جودة وفعالية عمليات الشراء العام، ووضع الدراسته في مجلس النواب.

### تنشيط ورش العمل في موازاة العمل التباري لضمان الصيغة الفضلى لقانون

لأن كل عملية شراء من المال العام تفت او سوف تتم من قبل اي إدارة، بدءاً من الرئاسات مروراً بالوزارات ووصولاً الى البلديات وحتى اصغر دائرة رسمية، يجب ان تخضع لموجبات هذا القانون .  
وعن تطبيقه يقول موسى، إن تطبيقه يعود الى القضاء العادي، وذلك بناءً لدعوى او اخبار يحصل بالمعطيات اللازمة، ويختتم رداً على سؤال، أن كل الجرائم والمخالفات المالية وغير المالية يفترض ان تخضع للقانون الذي هو كسائر القوانين لا يحدها سقف زمني او موسمي.

### ورشة عمل

في السياق، أقامت «المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم»، FPCP، امس، ورشة عمل حول تقييات ومبادئ الشّراء العام، خطوات أساسية لتنفيذ وترشيد الإنفاق العام، ضمن برنامج تحفيز الإنفاق والشفافية والمكافأة البرلamentaire».